

# مرصد المالية العامة

أيلول 2018



## لمحة عامة

جدول المحتويات

الإيرادات  
صفحة 1-2

النفقات  
صفحة 2-3

تطور الدين العام  
صفحة 3

شهدت المالية العامة تدهوراً ملحوظاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مع ارتفاع إجمالي النفقات نتيجة تأثير تعديل سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، إضافة إلى زيادة المدفوعات العائدة إلى كل من البلديات، مؤسسة كهرباء لبنان، النفقات الإستثمارية والفوائد. هذا في حين سجلت الإيرادات زيادة متواضعة، لم تكن كافية لتغطية الإنفاق الإضافي.

سجل إجمالي الميزان المالي عجزاً كبيراً بلغ 6,795 مليار ليرة مع نهاية الفصل الثالث من العام 2018، ما يزيد عن ضعفي العجز المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2017. كما تحوّل الميزان الأولي من فائض بقيمة 2,456 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2017 إلى عجز بقيمة 891 مليار ليرة مع نهاية الفصل الثالث من العام 2018.

## جدول 1: ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2017/2018	ك2- أيلول 2018	ك2- أيلول 2017	(مليار ل.ل.)
3.2%	13,072	12,671	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة
26.6%	19,867	15,691	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
8.1%	5,708	5,281	• تسديد فوائد
1.0%	197	195	• تسديد أقساط القروض الميسرة <sup>1</sup>
36.7%	13,962	10,215	• النفقات الأولية <sup>2</sup>
125.0%	(6,795)	(3,020)	إجمالي العجز/الفائض
-136.3%	(891)	2,456	العجز الأولي/الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

## الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات بشكلٍ طفيف بقيمة 401 مليار ليرة (3.2 في المائة) ليصل إلى 13,072 مليار ليرة في كانون الثاني- أيلول 2018، مقارنةً مع 12,671 مليار ليرة خلال الفترة عينها من العام الفائت.

زادت الإيرادات الضريبية بقيمة 191 مليار ليرة (2.0 في المائة)، لتصل إلى 9,868 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018.

في التفاصيل، سجلت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال خلال كانون الثاني- أيلول 2018 ارتفاعاً بسيطاً بقيمة 22 مليار ليرة مقارنة مع كانون الثاني- أيلول 2017، وذلك مع الزيادة في ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 636 مليار ليرة لتصل إلى 312,1 مليار ليرة. جاءت هذه الزيادة مقابل تراجع حاد بقيمة 756 مليار ليرة (37.0 في المائة) في ضريبة الدخل على الأرباح، التي سجلت 288,1 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

ارتفعت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بقيمة 349 مليار ليرة (11.6 في المائة) مدفوعة بزيادة 291 مليار ليرة في الضريبة على القيمة المضافة، التي ارتفعت من 10 في المائة إلى 11 في المائة. نتيجة لذلك، زادت الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بنسبة 6.3 في المائة، وتلك المحصلة بنسبة 14.9 في المائة. كذلك، شهدت كل من رسوم التسجيل على السيارات ورسوم مغادرة الأراضي اللبنانية زيادة بقيمة 18 مليار ليرة و11 مليار ليرة على التوالي.

تحسّنت الإيرادات الضريبية الأخرى (تحديداً رسوم الطابع المالي) بقيمة 86 مليار ليرة (23.5 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، بشكلٍ أساسي نتيجة تطبيق إجراءات ضريبية جديدة وفقاً للقانون رقم 2017/64 الذي تمّ نشره في العدد رقم 50 من الجريدة الرسمية تاريخ 2017/10/26<sup>1</sup>.

في المقابل، سجلت الضريبة على الأملاك إنخفاضاً ملحوظاً بقيمة 199 مليار ليرة (19.1 في المائة) خلال كانون الثاني- أيلول 2018، بشكلٍ أساسي نتيجة تراجع رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 156 مليار ليرة (22.8 في المائة). والجدير بالذكر أن متوسط أسعار مبيع العقارات حافظ على مستواه في حين تراجع عدد العقارات المباعة بنسبة 16.8 في المائة.

شهدت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية تراجعاً بقيمة 67 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، مدفوعة بتدنّي الرسوم الضريبية بقيمة 86 مليار ليرة، بالرغم من الزيادة بقيمة 19 مليار ليرة في الرسوم الجمركية. في التفاصيل، تراجعت الرسوم على المواد الملتهبة بقيمة 14 مليار ليرة (2.7 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، بدلالة على التراجع البسيط في استهلاك البنزين - بما أنّ الرسم على البنزين يحتسب على أساس الكمية - نتيجة المسار التصاعدي لأسعار النفط العالمية<sup>2</sup>. علاوةً على ذلك، انخفضت الرسوم على التبغ بقيمة 46 مليار ليرة (31.1 في المائة) وذلك مع تراجع إستيراد المنتجات التبغية بنسبة 25.3 في المائة، كما تراجعت الرسوم على السيارات بقيمة 34 مليار ليرة نتيجة إنخفاض قيمة السيارات المستوردة بنسبة 7.4 في المائة.

تحسّنت الإيرادات غير الضريبية بشكلٍ بسيط بقيمة 96 مليار ليرة (4.5 في المائة) لتصل إلى 2,225 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2018، بشكلٍ أساسي نتيجة إرتفاع التحويلات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة 181 مليار ليرة (22.7 في المائة)، والذي قابله بشكل جزئي تراجع بقيمة 100 مليار ليرة (57.1 في المائة) في إيرادات مرفأ بيروت. إرتفعت الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات بقيمة 66 مليار ليرة (10.6 في المائة) نتيجة زيادة كلّ من رسوم كتاب العدل ورسوم السير بقيمة 26 مليار ليرة و22 مليار ليرة على التوالي. من جهة أخرى، تراجعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى (لاسيماً المحسومات التقاعدية) بقيمة 20 مليار ليرة<sup>3</sup>.

إرتفعت إيرادات الخزينة بقيمة 114 مليار ليرة (13.2 في المائة) لتصل إلى 979 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2018. والجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

## النفقات

شهد إجمالي النفقات إرتفاعاً ملحوظاً بقيمة 4,176 مليار ليرة (26.6 في المائة) ليصل إلى 19,867 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2018.

إرتفعت النفقات الجارية الأولية<sup>4</sup> بقيمة 2,521 مليار ليرة بشكلٍ أساسي نتيجة الزيادة بقيمة: (i) 1,466 مليار ليرة في المخصصات والرواتب ملحقاتها بدفع من الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية من جهة، ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة من جهة أخرى والتي ارتفعت بقيمة 715 مليار ليرة (18.9 في المائة) و666 مليار ليرة (38.5 في المائة) على التوالي؛ (ii) 712 مليار ليرة في التحويلات المختلفة مدفوعة بزيادة التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 511 مليار ليرة؛ (iii) 151

<sup>1</sup> بعد إبطال القانون رقم 2017/45 (المنشور في الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 2017/08/21) من قبل المجلس الدستوري.

<sup>2</sup> إرتفع متوسط أسعار النفط العالمية خلال كانون الثاني- أيلول 2018 بنسبة 39.4 في المائة مقارنةً مع الفترة عينها من العام الماضي.

<sup>3</sup> بشكلٍ أساسي نتيجة التحصيلات الإستثنائية للمحسومات التقاعدية في أيلول 2017 مع البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

<sup>4</sup> تتألف النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

مليار ليرة في النفقات الأخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها) و (iv) 129 مليار ليرة في التحويلات إلى المستشفيات.

زادت **تسديدات الفوائد** بقيمة 427 مليار ليرة (8.1 في المائة) لتصل إلى 5,708، بشكل أساسي نتيجة الزيادة الكبيرة بقيمة 379 مليار ليرة في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية. علاوة على ذلك، شهدت **تسديدات أفساط الديون الخارجية** ارتفاعاً متواضعاً بقيمة 2 مليار ليرة لتصل إلى 197 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2018.

توسّعت **النفقات الرأسمالية** بقيمة 363 مليار ليرة (46.7 في المائة) خلال كانون الثاني - أيلول 2018، نتيجة الزيادة بقيمة 269 مليار ليرة في الإنشاءات قيد التنفيذ، إضافة إلى ارتفاع بقيمة 28 مليار ليرة في استثمارات أراضٍ وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية. كذلك، سجلت **نفقات الصيانة** زيادة سنوية بقيمة 75 مليار ليرة (83.2 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

ارتفعت **نفقات الخزينة** بقيمة 844 مليار ليرة لتصل إلى 1,539 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2018، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في التحويلات لصالح البلديات من 215 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2017 إلى 788 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2018.

## الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 126,400 مليار ليرة، بارتفاع بقيمة 6,502 مليار ليرة (5.4 في المائة) مقارنةً مع نهاية العام 2017، في حين نما صافي الدين بنسبة 6.5 في المائة مع تراجع ودائع القطاع العام بنسبة 1.7 في المائة خلال الفترة قيد الدرس.

إنخفض **الدين بالعملة المحلية** بنسبة 1.4 في المائة ليصل إلى 73,007 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2018 مقارنة مع 74,077 مليار ليرة في نهاية العام 2017. في التفاصيل، إنخفضت محفظة المصارف التجارية من الدين بقيمة 2,134 مليار ليرة (7.7 في المائة)، في حين ارتفعت محفظة مصرف لبنان بقيمة 1,010 مليار ليرة (2.8 في المائة)<sup>5</sup>. في المقابل، تم تسجيل ارتفاع طفيف في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية (54 مليار ليرة) مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 225 مليار ليرة (2.5 في المائة) لتصل إلى 9,166 مليار ليرة مقارنة مع 8,941 مليار ليرة مع نهاية العام 2017.

ارتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بشكل حاد بما يوازي 7,572 مليار ليرة ليصل إلى 53,393 مليار ليرة، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة سندات اليوروبوند بقيمة 7,212 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي بقيمة 24 مليار ليرة، بينما تراجع الدين الصادر ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 56 مليار ليرة.

<sup>5</sup> بالرغم من الإكتتاب الشهري لمصرف لبنان في سندات الخزينة، شهدت محفظة المصرف المركزي تراجعاً ملحوظاً من جراء عملية إستبدال الدين التي حصلت مع وزارة المالية في 17 أيار 2018 (لمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيار 2018).

## القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

### جدول 2: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2- أيلول	2017 ك2- أيلول	(مليار ل.ل.)
2.4%	12,093	11,806	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
2.0%	9,868	9,678	الإيرادات الضريبية
4.5%	2,225	2,129	الإيرادات غير الضريبية
13.2%	979	865	إجمالي إيرادات الخزينة
3.2%	13,072	12,671	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

### جدول 3: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2- أيلول	2017 ك2- أيلول	(مليار ل.ل.)
2.0%	9,686	9,678	الإيرادات الضريبية
0.6%	3,680	3,658	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:
-37.0%	1,288	2,044	ضريبة الدخل على الأرباح
14.8%	671	584	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
21.7%	370	304	ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
94.1%	1,312	676	ضريبة الدخل على الفوائد (7%)
-22.6%	38	49	غرامات (ضريبة على الدخل)
-19.1%	841	1,040	ضريبة على الأملاك، ومنها:
-0.8%	236	238	ضريبة على الأملاك المبنية
-22.8%	526	682	رسوم تسجيل على العقارات
11.6%	3,366	3,017	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:
11.4%	2,853	2,562	الضريبة على القيمة المضافة
9.3%	346	317	ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:
9.6%	206	188	رسوم تسجيل على السيارات
8.8%	139	128	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
-4.2%	1,532	1,599	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:
3.6%	559	540	الجمارك
-8.2%	972	1,058	رسوم، ومنها:
-2.7%	511	525	رسوم على البنزين
-31.1%	102	148	رسوم على التبغ
-8.8%	348	382	رسوم على السيارات
23.5%	450	364	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2- أيلول	2017 ك2- أيلول	(مليار ل.ل.)
4.5%	2,225	2,129	الإيرادات غير الضريبية
3.9%	1,313	1,264	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملك دولة، ومنها
7.5%	1,180	1,097	حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:
12.9%	101	89	إيرادات كازينو لبنان
-57.1%	75	175	إيرادات مرفأ بيروت
-33.4%	21	31	إيرادات من وفر موازنة مديرية البانصيب الوطني
22.7%	981	800	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية
-0.4%	60	61	حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)
-34.4%	66	101	حاصلات من أملك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
37.5%	6	5	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)
10.6%	692	626	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
9.0%	580	532	رسوم إدارية، ومنها:
89.7%	54	29	رسوم كتاب العدل
-0.1%	211	212	رسوم جواز السفر/ الأمن العام
9.6%	250	228	رسوم السير
-2.6%	20	21	رسوم قضائية
-0.6%	17	17	رسوم القيادة
3.5%	20	19	عائدات إدارية
-0.5%	2	2	مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)
13.4%	69	61	رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
88.1%	20	11	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
1.1%	26	26	الغرامات والمصادرات
-9.3%	194	214	إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

## القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2- أيلول	2017 ك2- أيلول	(مليار ل.ل.)
			<b>1. النفقات الجارية</b>
			المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
25.3%	7,253	5,787	مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية
18.9%	4,493	3,778	معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:
38.5%	2,396	1,730	معاشات التقاعد
16.9%	1,714	1,466	تعويضات نهاية الخدمة
159.3%	682	263	تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب
30.1%	364	280	تسديد فوائد ومنها: /1
8.1%	5,708	5,281	فوائد على القروض الداخلية
1.3%	3,650	3,602	فوائد على القروض الخارجية
22.6%	2,058	1,679	التعديلات المحاسبية
-	0	0	تسديد أقساط ديون خارجية
1.0%	197	195	مواد استهلاكية، ومنها:
12.6%	381	339	نفقات تغذية
-7.8%	57	61	محروقات
27.7%	33	26	أدوية
14.3%	219	192	خدمات خارجية
44.4%	161	112	تحويلات أخرى، ومنها:
38.9%	2,544	1,832	مؤسسة كهرباء لبنان /2
37.9%	1,861	1,350	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-	0	0	الهيئة العليا للإغاثة
-95.6%	1	21	التحويلات إلى القطاع غير العام
9.1%	249	228	التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري /3
11.1%	18	16	نفقات جارية أخرى، ومنها:
97.8%	568	287	مستشفيات
68.9%	317	188	نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)
164.9%	243	92	دعم الفوائد المدينة
-26.2%	83	113	
<b>46.7%</b>	<b>1,141</b>	<b>778</b>	<b>2. النفقات الاستثمارية</b>
			استثمارات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات
-	30	2	وإنشاءات مائية
7.2%	47	44	تجهيزات
45.0%	867	598	إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:
0.0%	10	10	تحويلات أخرى
0.1%	40	40	مجلس الجنوب
3.7%	364	351	مجلس الإنماء والإعمار
-35.4%	51	79	وزارة الأشغال والنقل
34.0%	148	110	أخرى، ومنها:
58.7%	59	37	الهيئة العليا للإغاثة
83.2%	165	90	

			نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية
-27.4%	31	43	
-10.2%	187	209	3. سلفات موازنة /4
61.8%	104	64	4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) /5
121.5%	1,539	695	5. نفقات الخزينة /6
266.5%	788	215	بلديات
-10.7%	64	72	أمانات
4.1%	208	200	ودائع /7
130.1%	479	208	أخرى، ومنها:
-0.1%	165	165	رديّات الضريبة على القيمة المضافة
-	0	0	6. إنفاق غير مبوّب
26.6%	19,867	15,691	7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)

المصدر: كشف حساب رقم 36، نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الإجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية  
1/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

2/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت إعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الأخرى" إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.  
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.  
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوتتها لاحقاً، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقاً لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.  
5/ يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.  
6/ إعتباراً من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.  
7/ إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من إيرادات محصلة لصالحهم.

### جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين<sup>1</sup>

نسبة التغير	2018	2017	(مليار ل.ل.)
2017/2018	ك2- أيلول	ك2- أيلول	
8.1%	5708	5,281	تسديد فوائد
1.3%	3650	3,602	الدين بالعملة المحلية
22.6%	2058	1,679	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
23.1%	1989	1,615	فوائد على اليوروبوند*
-60.5%	1	2	فوائد على قروض خاصة*
10.6%	68	62	فوائد على قروض ميسرة
1.0%	197	195	تسديد أقساط ديون خارجية

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة  
1/ إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.  
\*تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان<sup>1</sup>

نسبة التغير	2018	2017	(مليار ل.ل.)
2017/2018	ك2- أيلول	ك2- أيلول	
37.9%	1,861	1,350	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-37.2%	9	14	خدمة الدين
40.1%	1,833	1,308	تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود
-29.2%	19	27	التحويلات لكهرباء سوريا

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

## القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر أيلول 2018

نسبة التغيير ك1 2017 - أيلول 2018	2018 أيلول	2017 ك1	2016 ك1	(مليار ل.ل.)
5.4%	126,400	119,898	112,910	إجمالي الدين العام
-1.4%	73,007	74,077	70,528	الدين بالعملة المحلية
-4.4%	1,108	1,159	1,098	* فوائد متراكمة من الدين
2.8%	36,590	35,580	30,150	أ- مصرف لبنان
-7.7%	25,622	27,756	29,581	ب- المصارف التجارية (يتضمن REPOS) 1/
0.5%	10,795	10,741	10,797	ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
2.5%	9,166	8,941	8,718	مؤسسات عامة
0.0%	166	166	139	سندات فروقات المتعهدين 2/
16.5%	53,393	45,821	42,382	دين بالعملة الأجنبية 3/
-0.8%	2,955	2,979	2,506	أ- القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
-100%	0	86	631	ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 4/
-12.4%	396	452	660	ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 5/
17.3%	49,003	41,791	38,063	د- إصدارات يوروبوند في السوق
115.2%	1033	480	458	هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند
-81.8%	6	33	63	و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية 6/
-1.7%	15,397	15,659	14,586	ودائع القطاع العام
6.5%	111,003	104,239	98,324	صافي الدين العام 7/
7.6%	77,387	71,944	70,303	إجمالي القيمة السوقية للدين 8/
2.0%	61%	60%	62%	النسبة من إجمالي الدين العام

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

- 1/ ابتداءً من آب 2017 تم حذف ال REPOS من خاتمة مصرف لبنان وإضافتها إلى خاتمة المصارف التجارية.
- 2/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.
- 3/ أرقام كانون الأول 2016 - كانون الأول 2017 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.
- 4/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صادرة أساساً لمصرف لبنان بقيمة 1,870 مليار دولار ضمن مؤتمر باريس 2.
- 5/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.
- 6/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استهلاكات ومقاولات).
- 7/ يتم حساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.
- 8/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:  
وزارة المالية  
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات  
تلفون: 1 961 000 956 مقسم: 1729-1731  
الموقع الإلكتروني: [www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb)